

## كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في التفسير

الوجه الثاني أنه إذا ثبت أن الخالق فعل العبد و أنه الملهم الفجور و التقوى كان ذلك من جملة مصنوعاته و الشبهة التي عرضت للقدرية التي سأل المزيان للنبي صلى الله عليه و سلم إنما هي في أعمال العباد التي عليها الثواب و العقاب خاصة و لم ينكروا من جهة القدر أن الخالق ما يخلقه هو قبل و جوده و إنما أنكر من أنكر منهم إذا إشتبه أمر أفعال العباد .

و هؤلاء يقولون إن الخالق يقدر الأمور قبل و جودها إلا أفعال العباد و السعادة و الشقاوة فإن ذلك لا ينبغي أن يعلمه حتى يكون لأن أمر الأمير بما يعلم أن المكلف لا يطيعه فيه بل يكون ضررا عليه مستقبح عندهم و قد حكى طوائف من المصنفين في أصول الفقه و غيرهم الخلاف في ذلك عن المعتزلة و قالوا يجوز أن الخالق يأمر العبد بما يعلم أنه لا يفعله خلافا للمعتزلة لأن في جنس المعتزلة من يخالف في ذلك و أكثرهم لا يخالف في ذلك و إنما يخالف فيه طائفة منهم

فإذا كان القرآن قد أثبت أنه الملهم للنفس فجورها و تقواها كان ذلك من جملة مفعولاته فلا تبقى شبهة القدرية أنه قدر ذلك قبل و جوده كما لا شبهة عندهم في تقديره لما يخلقه من الأعيان و الصفات .

و أما من أنكر تقديره العلم من منكرة الصفات أو بعضها فأولئك